تقرير حقوق الإنسان
01 تموز/يوليو – 31 آب/أغسطس

الخلاصة

تكشف البيانات التي تم إستلامها في فترة الإعداد للتقرير عن القلق المتنامي الناجم عن الإفتقار لتقديم الحماية للمواطنين فيما يتعلق بحقوقهم المدنية والثقافية والإقتصادية والسياسية والإجتماعية. وهذا الأمر، بالإضافة إلى المزاعم المستمرة التي تعكس عجزاً واضحاً في نظام إقامة العدل وتحديداً معالجة ظروف وشروط الإعتقال، لا يزال يُشكل تحدياً رئيسياً للسلطات العراقية ولبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق.

استهدفت المجموعات المسلحة مدنيين أبرياء من بينهم أطفال وضباط شرطة ورجال سياسة ودبلوماسيين أجانب ومدافعين عن حقوق الإنسان بالإضافة إلى من يتعاملون مع القوات متعددة الجنسيات، أو يُعتقد بكونهم كذلك. و باستمرار يتم اكتشاف الجثث في بغداد ومحيطها، ومناطق أُخرى. وتظهر على معظمها علامات التعذيب وتبدو في معظمها أن هؤلاء وقعوا ضحايا لعمليات إعدام خارجة عن القانون.

ولاية مكتب حقوق الإنسان

1. يوكل قرار مجلس الأمن رقم 1546 بموجب الفقرة السابعة (ب) (iii) إلى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مهمة "تحسين أوضاع حماية حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية والإصلاح القانوني والقضائي بهدف تعزيز سيادة القانون في العراق." ومن اجل تحقيق مهمته ، يقوم مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بمراقبة حقوق الإنسان فيه، من اجل دعم النشاطات الموجهة لإعادة تأهيل وإعادة إعمار المؤسسات العراقية ولعمل تحسين أوضاع حقوق الإنسان في البلاد في نهاية الأمر.

2. ويعمل مكتب حقوق الإنسان مع وزارات العدل وحقوق الإنسان والداخلية، كما مع المجتمع المدني من أجل تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون بروح تعزيز المصالحة الوطنية. ومن اجل هذه الغاية، يبني مكتب حقوق الإنسان مشاركته على أساس برنامج حقوق الإنسان الذي تم تأسيسه عام 2004 مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة المختصة، ووزارتي العدل وحقوق الإنسان.

الوضع الإجمالي لحقوق الإنسان

3. إنّ الأحداث المأساوية التي وقعت في 31 آب/أغسطس والتي نجم عنها مقتل حوالي 1,000 شخص بينما كانوا يمارسون شعائرهم الدينية في بغداد، ألقت الضوء بطريقة دراماتيكية على أوضاع الإرتباك الذي يعيشه المواطنون المدنيون في العراق. وفي 17 تموز/يوليو، قُتل 98 مواطناً على الأقل، وجُرح 150 آخرين عندما فجّر متمردون شاحنة وقود جنوب بغداد. وفي 13 تموز/يوليو هاجم متمردون دورية تابعة للقوات متعددة الجنسيات في منطقة فقيرة للشيعة هي "بغداد الجديدة" مما أدّى إلى مقتل 30 مدنياً غالبيتهم من الأطفال. وقد أدانت كل من يونيسف، وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق هذا الحادث.

4. وهناك اتهامات خطيرة حول وقوع عمليات إعدام خارجة عن نطاق القانون، الأمر الذي يشير إلى تداعيات في أوضاع القانون والنظام، فقد وُجدت 36 جثة في 25 آب/أغسطس قُرب منطقة بدرة لرجال معصوبي الأعين ومكبلي الأيدي وقد ظهرت علامات التعذيب على أجسادهم، وأدلة تشير الى أن إعدامهم تم على وجه السرعة. وقد أبلغت عائلات الضحايا مكتب حقوق الإنسان بأنّه تم إعتقال هؤلاء الرجال في 24 آب/أغسطس في قضاء الحرية الواقع في بغداد إثر عملية قامت بها قوات تابعة لوزارة الداخلية. وقد تم إبلاغ مكتب حقوق الإنسان بحادثة مشابهة وقع ضحيتها 11 رجلاً يُزعم أن إعتقالهم قد تم من قِبل قوات تابعة لوزارة الداخلية في 10 تموز/يوليو في قضاء سبع أبكار في بغداد، وقد وُجدت جثثهم بعد ثلاثة أيام في معهد الطب الشرعي.

5. وقد تلقّت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تقاريراً حول الإستخدام المفرط للعنف فيما يتعلق بالأشخاص والممتلكات، إضافة للإعتقالات العشوائية التي تقوم بها الشرطة العراقية والقوات الخاصة العاملة بشكل مستقل أو بالتعاون مع القوات متعددة الجنسيات. ولا تزال البعثة تتلقى تقارير حول

إساءة معاملة المعتقلين يتجاوز الإجراءات القضائية. علاوةً على ذلك، تُشير شهادات لمصادر رئيسية وثانوية في بغداد والبصرة والموصل وكركوك والمحافظات الكردية، بالإضافة إلى معلومات من مصادر موثوقة، إلى إستخدام التعذيب بشكل منتظم أثناء عمليات الإستجواب في مراكز الشرطة وفي المباني والأراضي التابعة لوزارة الداخلية.

6. عقدت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق العديد من اللقاءات مع الحكومة العراقية والأعضاء المعنيين لدى المجتمع الدولي خلال فترة الإعداد للتقرير من أجل لفت إنتباههم للمزاعم حول إختراقات حقوق الإنسان. ويُحافظ مكتب حقوق الإنسان على علاقات وطيدة مع وزارة حقوق الإنسان العراقية، كما تم تعيين موظفي تنسيق في وزارات العدل والداخلية والدفاع من اجل مواصلة الحوار. ومن المتوقع أن يتم التحقيق في جميع المزاعم حول إختراقات حقوق الإنسان وأن تُعلن نتائج هذه التحقيقات على الملأ.

7. ومن الجدير بالذكر أنه في 3 آب/أغسطس أمرت وزارة الداخلية جميع أقسامها بأن يتم تفتيش المنازل وفقاً للقانون وبتخويل مسبق من السلطات المعنية، وأن يتم تسجيل جميع الممتلكات التي تمت مصادرتها أثناء عمليات التفتيش، ووجوب عدم إهانة أو تعذيب المعتقلين أو عائلاتهم تحت أي ظرف. كما يجب إبلاغ مراكز الشرطة التي تقع ضمن صلاحياتها أعمال التفتيش بأن هذه العمليات يجب أن تتم بحضور الزعيم الديني أو من ينوب عنه في المنطقة. وبالرغم من أن الوقت لا يزال مبكراً لإجراء أعمال تقييم، فإن مكتب حقوق الإنسان لا يزال يتلقى تقارير تُشير إلى الاستمرار بالاستهتار بتعليمات وزارة الداخلية هذه.

8. ويتنامى القلق أيضاً حول بعض العمليات الأمنية الخاصة في الوسط والمناطق الشمالية وتحديداً في محافظة الأنبار وتل عفر والتي أدت إلى نزوح السكان، كما يُعد إستخدام القنّاصة والمزاعم حول إستخدام أسلحة غير تقليدية وغير قانونية في هذه المناطق مصدر كرب للسكّان المحليين. ولذلك فإنه من المفيد أن يتم الإعلان عن نوع الأسلحة المستخدمة قبل من القوات العسكرية.

9. وتُدين الأمم المتحدة دون أية تحفظات الإرهاب لإنّه يُؤدي إلى إنتهاكات في حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، تُبدي إستعدادها لتقديم المساعدة للسلطات العراقية لضمان أن تنسجم الإجراءات المتخذة

لمكافحة الإرهاب والمتمردين مع واجباتها ضمن إطار القانون الدولي وتحديداً حقوق الإنسان الدولية واللاجئين والقانون الإنساني.

الإعتقالات

10. أستمرار الإعتقالات الجماعية العشوائية والتي تتم أثناء العمليات العسكرية التي تقوم بها الشرطة العراقية والقوات الخاصة التابعة لوزارة الداخلية والقوات متعددة الجنسيات. ولا تزال التقارير ترد إلى مكتب حقوق الإنسان بخصوص هذه الإعتقالات.

11. وقد قامت منظمة حقوقية بإبلاغ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق عن العديد من الإعتقالات التي جرت في شهر تموز/يوليو في حي الأعظمية وفي العديد منها لا تستطيع عائلات المعتقلين تحديد مواقع اعتقال أقاربهم في أي من مرافق الإعتقال المعروفة، كما اشتكى العديد منهم من أنهم عثروا على أقربائهم بعد قتلهم أو تعرضهم للتعذيب والتنكيل أثناء الإعتقال.

12. ويستمر القلق بسبب الأعداد الهائلة لعدد المُعتقلين عبر البلاد الذين يتم إعتقالهم أثناء المداهمات العسكرية. و يجب أن يتمتع المعتقلون بالحماية وفقاً لجميع الحقوق التي تضمنتها إتفاقيات حقوق الإنسان. وقد أبلغ العديد من الأشخاص عن عدم تمكنهم من الحصول على معلومات عن أقاربهم أثناء المراحل الأولى لإعتقالهم. دون الإستخفاف بالعملية المناسبة، من المفيد إرساء آليات لدراسة عاجلة لحالات المعتقلين والتي من الممكن أن يكون لها تأثير نافع على العملية السياسية ككل. وفي هذا السياق، تُرحّب الأمم المتحدة بإطلاق سراح 930 معتقلاً في 27 آب/أغسطس.

سيادة القانون

13. و تاسف الامم المتحدة لقرار الحكومة العراقية الانتقالية يوم 17/8/2005 بالموافقة على إعدام ثلاثة رجال أُدينوا بتهم الإختطاف والقتل والإغتصاب. كما تمّ مؤخراً إجازة قضية إعدام أُخرى. وبهذا تذكر الأمم المتحدة بأنّ مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان في جنيف قد ادانت تطبيق عقوبة

الإعدام مؤخرا، ضمن قرارها رقم 2005/59 والصادر في 20 نيسان 2005 – كما دعت جميع الدول لإلغاء عقوبة الإعدام.

14. وتشعر بعثة الأمم المتحدة بقلق بالغ ازاء إستمرار بث البرنامج التلفزيوني "الإرهاب في قبضة العدالة"، او ما يشابهه في النوعية، بالرغم من ملاحظات أبدتها الحكومة العراقية من أنّ هذا البرنامج قد يكون "غير قانوني." وفي شهر حزيران/يونيو 2005، أرسلت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق كتاباً للحكومة العراقية أعربت من خلاله عن قلقها ازاء تقديم هذا البرنامج، ولكن عارضي البرنامج افترضوا أنّه يمكن النظر لمرتكبي أعمال العنف ضد المدنيين كتعبير عن الرغبة في الإنتقام والمعاقبة، ويُعدّ هذا الأمر إنتهاكاً خطيراً للعديد من حقوق الإنسان الرئيسية والتي هي حق للجميع.

15. وتقوم بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمساعدة لجنة كتابة الدستور التابعة للجمعية الوطنية في تحديد الممارسات الفُضلى والنص المناسب لأحكام حقوق الإنسان للدستور العراقي.

16. ونظّم مكتب حقوق الإنسان طاولة مستديرة حول إصلاح العدالة في 12 تموز/يوليو 2005، في بغداد قام بترؤسه وزير العدل العراقي والممثل الخاص للأمين العام في العراق، السيد أشرف قاضي، وحضره حوالي 40 شخصاً من بينهم ممثلون عن لجنة المانحين ووزارة حقوق الإنسان وممثل عن مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة. وهدف هذا الإجتماع لدراسة الإحتياجات الحالية لوزارتي العدل وحقوق الإنسان وتحديد الطرق الفضلى لتلبية هذه الإحتياجات. ويعمل مكتب حقوق الإنسان في الوقت الراهن على المتابعة مع السلطات العراقية والمانحين لتنفيذ التوصيات التي تمخض عنها هذا اللقاء.

17. وبدأت ناشطات بإجراء حملات تعبئة تبعاً لأخبار مفادها أن مسودة الدستور التي تم إعتبارها من قِبل لجنة صياغة الدستور مناوئة لحقوق المرأة. وفي رسالة مفتوحة للأمم المتحدة، أدانت الناشطات خططا لإلغاء 25% من الكوتا النسائية في المجلس الوطني والتي كفلها قانون الإدارة الإنتقالية، وطالبن بدلاً منها ب 40%. وفي 24 تموز/يوليو، استقبل الممثل الخاص للأمين العام، أشرف

قاضي، وفداً من النساء اللواتي أبدين قلقهن ازاء الخطط لسنّ قوانين متعلقة بالأحوال الشخصية وفقاً للمارسات الدينية، وطالبن بمساعدة الأمم المتحدة لضمان إحترام جميع المواثيق الدولية التي صادق عليها العراق – وتحديداً اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وفي 2 آب/أغسطس ترأس مكتب حقوق الإنسان ومكتب الدستور التابع لمكتب حقوق الإنسان بالإشتراك مع مكتب الدعم الدستوري التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق دائرة مستديرة لبرلمانيات من صفوف النساء لدعم الوصول إلى إجماع بين أعضاء اللجنة الدستورية من صفوف النساء.

الأقليات

18. وقد قدّم ممثلون عن المجتمع التركماني شكوى لمكتب حقوق الإنسان من أن أعضاء من المجتمعات التركمانية والعربية والكردية في كركوك والموصل وتل عفر كانوا عرضة للإعتقالات العشوائية وأُتهموا بأنهم "إرهابيون." وفي العديد من الأمثلة، تعجز العديد من العائلات عن معرفة أماكن وجود المعتقلين لعدة أشهر وأبلغ العديد من المعتقلين عن تعرضهم للتعذيب بعد إطلاق سراحهم.

19. كما قدّم العرب الاجانب المُقيمون لفترات طويلة وأعضاء من المجتمع السني شكوى لمكتب حقوق الإنسان حول المظاهر الجانبية والإيذاء الذي ترتكبه قوات الأمن. علاوة على ذلك، فقد أدّى القرار الجديد الذي أصدرته الحكومة العراقية والذي بموجبه يجب أن يُجدد الأجانب إقاماتهم كل شهرين إلى معاناة غير ضرورية، وقد التقى ممثل المجتمع الفلسطيني مع مكتب حقوق الإنسان في بغداد لتقديم شكوى حول سوء المعاملة التي يتعرضون لها من السلطات العراقية.

المجتمع المدني

20. ويعمل كل من مكتب حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع برنامجاً في جميع أرجاء البلاد يشتمل على مؤتمرات وندوات وتدريبات وأبحاث ونشرات. هذا وقد تلت سلسلة الدورات التدريبية حول أعمال المتابعة وتدريب المدربين في المنتصف الأول من عام 2005، ورشة عمل حول المدافعين عن حقوق الإنسان وقد جرت في عمّان في الفترة

الواقعة بين 27 و 29 حزيران/يونيو 2005. وقد شارك حوالي 35 منظمة حقوقية ومدافعين عن حقوق الإنسان في إجتماع ترأسته السيدة هينا جيلاني، الممثلة الخاصة للأمين العام للمدافعين عن حقوق الإنسان، وقد تعاملت ورشة العمل مع أمور هامة تتعلق بدور وعمل المدافعين عن حقوق الإنسان مثل الشرعية والشفافية والمساءلة، كما درست إطار عمل المنظمات غير الحكومية العراقية.

21. وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بدأ مكتب حقوق الإنسان في 28 تموز/يوليو تنفيذ مشروع تدريبي تستمر أعماله لمدة 13 يوماً في أربيل حول المباديء والمعايير الدولية ضمن إطار الأمور الدستورية، وتحديداً على حقوق الإنسان للفئات المستضعفة. وستقام مشاريع تدريبية مشابهة في بغداد والبصرة. وقد أنهى مكتب حقوق الإنسان مهمة في البصرة في الفترة الواقعة بين 9 – 13 تموز/يوليو، هدفت إلى زيادة الوعي حول أوضاع حقوق الإنسان الحالية في المنطقة من اجل تقوية الروابط القائمة وإقامة علاقات جديدة بين صفوف السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والأطراف العاملة الدولية.